متمردو جنوب السودان يعلنون سيطرتهم على «بانتيو» النفطية

أديس أبابا ـ الأناضول: أعلن متمردو جنوب السودان أمس أن قوات الجيش الشعبي المعارض تمكنت من السيطرة على مدينة بانتيو، عاصمة ولاية الوحدة الغنية بالنفط، شمالي البلاد.
وأعلن بيان وزعه مكتب المتحدث باسم ريك مشار النائب السابق للرئيس، أن «قوات المعارضة تمكنت من السيطرة على مدينة بانتيو بالكامل إثر معارك استمرت زهاء الساعتين مساء أمس الأول». وأشار البيان إلى أن وفد المعارضة المفاوض في أديس أبابا تلقى تفويضا كاملا من قيادة الحركة للتوقيع على أي تسوية سياسية وحل نهائي وشامل للصراع السياسي الراهن مع النظام في جوبا.

أوباما وبوتين يتبادلان الاتهامات حول مسؤولية التوترات في الأزمة

الانفصاليون يحكمون سيطرتهم في الشرق وكييف ترسل كتيبة من الحرس الوطني إلى «الجبهة»

جانب من قوات الجيش الأوكرانية المتجهة الى سلافيانسك امس (أ.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: دانت اوكرانيا امس «المشاريع العنيفة» التي تقودها روسيا بهدف زعزعة استقرار البلاد وبادرت الى ارسال اول كتيبة من الحرس الوطني الى «الجبهة» في الشرق لمواجهة الانفصاليين الذين احكموا سيطرتهم على المباني الحكومية التي سيطروا عليها، فيما حذرت موسكو من استخدام القوة حتى لا ينسف الحوار المرتقب.
وخلال محادثة هاتفية، حمل كل من الرئيس الاميركي باراك اوباما والروسي فلاديمير بوتين الآخر مسؤولية التوترات في الازمة الاسوأ بين الشرق والغرب منذ الحرب الباردة، وحذر اوباما نظيره من ان تكلفة أفعال روسيا في أوكرانيا ستزداد.

مشاريع عنيفة

ففي كييف اتهم الرئيس الاوكراني اولكسندر تورتشينوف امس روسيا بالقيام بـ «مشاريع عنيفة» لزعزعة جنوب وشرق البلاد، وقال ان «مشاريع روسيا كانت وما زالت عنيفة. لا يريدون اشعال «دونباس» وحدها، وانما كل شرق وجنوب اوكرانيا من منطقة خاركيف الى اوديسا»، معلنا اطلاق عملية «مكافحة الارهاب في شمال منطقة دونيتسك والتي ستقاد بطريقة تدريجية ومسؤولة ومدروسة». واضاف تورتشينوف في خطاب ألقاه في البرلمان الأوكراني «عندما نتحدث عن تسليح الجميع، نقصد أن الدولة ستعطي الأسلحة لمن يخدم في الشرطة والجيش. إذا فتحنا إمكانية الوصول إلى الأسلحة للجميع فسيعني أن الانفصاليين سيحصلون عليها أيضا. ويعني ذلك أننا ندفع البلاد إلى حرب أهلية»، وتابع «لن نسمح بنشوب حرب أهلية».
وشوهد رتل من عشر دبابات وعشر ناقلات جنود مدرعة وسبع حافلات تحمل اعدادا كبيرة من عناصر القوات الخاصة امس على الطريق المؤدي الى سلافيانسك، وذكر مراسل وكالة «فرانس برس» ان الرتل كان على بعد نحو 40 كلم شمال المدينة.

الرئيس الأوكراني: لن نسمح بنشوب حرب أهلية

وسيطرت مجموعات مسلحة منذ يوم السبت الماضي على مقر البلدية ومركزي الشرطة والاجهزة الامنية في مدينة سلافيانسك الواقعة في شمال منطقة دونباس، بالاضافة الى مركز الشرطة في مدينة كراماتورسك القريبة.
وعلى الرغم من اعلان الحكومة في كييف اطلاق «عملية لمكافحة الارهاب واسعة النطاق» الاحد الماضي، استأنف المتمردون المسلحون الموالون لروسيا استراتيجيتهم الهجومية الاثنين الماضي وسيطروا على مركز للشرطة في غورليفكا.
من جانبهم، صعّد الانفصاليون الموالون لروسيا عملياتهم شرق أوكرانيا عقب ساعات من المهلة التي منحتهم إياها الحكومة لتسليم أنفسهم، في تحد واضح لقراراتها، حيث سيطروا اول من امس على مطار عسكري في بلدة سلافيانسك في إقليم دونيتسك، كما أقامت المجموعة الانفصالية التي سيطرت على مخفر هورليفكا حاجزا من إطارات السيارات أمام المبنى، ورفعت عليه لافتة كتب عليها «جمهورية دونيتسك الشعبية».

أمر «إجرامي»

من جهتها، تواصل روسيا ضغوطها قبل يومين من محادثات مرتقبة غدا بين اوكرانيا وروسيا والولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي في جنيف. وحذر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف امس في بكين من اي امر «اجرامي» تصدره السلطات الاوكرانية باستخدام القوة ضد المتمردين الموالين لروسيا، وقال «لا تستطيعون ان ترسلوا الدبابات وتجروا حوارا في الوقت نفسه»، مضيفا ان «اللجوء الى القوة من شأنه ان يقضي على الفرصة التي يتيحها اجتماع اللجنة الرباعية في جنيف».
ولدى وصوله الى اجتماع وزراء دفاع الاتحاد الاوروبي، قال الامين العام لحلف شمال الاطلسي اندرس فوغ راسموسين امس «ادعو روسيا الى خفض الضغط في الازمة وسحب قواتها من الحدود من اجل الكف عن زعزعة استقرار اوكرانيا وان تثبت انها لا تدعم اعمال العنف التي يقوم بها الانفصاليون الموالون للروس». وتتهم اوكرانيا والدول الغربية روسيا بالوقوف وراء الاضطرابات التي تذكر، بحسب خبراء، بما حصل في شبه جزيرة القرم قبل انضمامها الى روسيا.

التكلفة ستتزايد

وخلال محادثتهما الهاتفية، حذر اوباما نظيره الروسي فلاديمير بوتين قائلا ان التكلفة ستتزايد ما لم توقف روسيا أفعالها في أوكرانيا، معربا عن القلق من الدعم الروسي لانفصاليين مؤيدين لموسكو. وأصدر البيت الأبيض بيانا أشار فيه إلى انه «بطلب من موسكو، تحدث الرئيس أوباما مع الرئيس الروسي بوتين، بشأن الوضع في أوكرانيا».
وأضاف ان أوباما «عبر عن قلقه الكبير من دعم الحكومة الروسية لأفعال انفصاليين مسلحين مؤيدين للروس يهددون بتقويض وزعزعة الحكومة الأوكرانية».

حكم قضائي بمنع «الإخوان» من الترشح للرئاسة

القاهرة ـ الأناضول: قضت محكمة مصرية في الإسكندرية (شمال) امس بمنع كل من يثبت انتماؤه لجماعة الإخوان المسلمين (من الترشح للرئاسة بحسب مصدر قضائي.
وكانت محكمة الإسكندرية الابتدائية الدائرة الثانية مدني مستعجل قضت بذلك القرار بعد نظرها الدعوى التي أقامها طارق محمود المستشار القانوني لـ «الجبهة الشعبية لمناهضة أخونة مصر» والمتعلقة بمنع أعضاء الإخوان المنشقين والحاليين من الترشح للرئاسة والتي تحمل رقم 349 لسنة 2014.
واستند طارق محمود (مقيم الدعوى) في مطالبه إلى قيام الحكومة المصرية ومجلس الوزراء بإعلان جماعة الإخوان المسلمين «جماعة إرهابية»، وتنظيمها «تنظيما إرهابيا» الصادر في 25 ديسمبر الماضي.
في السياق ذاته، شطبت محكمة مصرية (وسط القاهرة) دعوى قضائية مماثلة للمحامي ذاته طالبت بمنع الإخوان من الترشح للرئاسة، وذلك لعدم حضوره.
وقضت محكمة القاهرة للأمور المستعجلة الدائرة الثانية المنعقدة بعابدين (وسط القاهرة) بشطب الدعوى رقم 745 لسنة 2014 المقامة من طارق محمود المحامي التي طالبت بمنع ترشح الإخوان المنشقين والحاليين سواء في انتخابات رئاسة الجمهورية أو الانتخابات البرلمانية بحسب مصدر قضائي. وأفاد المصدر القضائي لوكالة الأناضول أن مقيم الدعوى والخصوم لم يحضروا نظر القضية مما ترتب عليه الشطب. وأغلقت أمس الأول بورصة التكهنات حول دخول مرشحين جدد سباق الانتخابات الرئاسية المصرية، المقرر لها مايو المقبل، بعد إغلاق المجالس الطبية المتخصصة التابعة لوزارة الصحة باب التقدم لقبول مرشحين جدد لتوقيع الكشف الطبي عليهم، رغم فتح اللجنة العليا للانتخابات باب الترشح حتى الأحد المقبل.وتعد إجراءات الكشف الطبي على من يعتزم الترشح للرئاسة، هي السبيل لإثبات كونه لائقا طبيا، حيث يحصل عند اجتيازه الكشف على تقرير يفيد بذلك، ليقدمه ضمن أوراق الترشح.
وبحسب تصريحات لرئيس المجالس الطبية المتخصصة، قال أسامة الهادي لوكالة الأناضول أمس، إنه «تم إغلاق باب التقدم بطلبات إجراء الكشف الطبي للمرشحين الأحد، قبل أسبوع من موعد إغلاق باب الترشح لمنصب رئاسة الجمهورية، حتى يتسنى للمجالس الانتهاء من الكشف وإعداد التقارير».

مقتل شرطي مصري في هجوم مسلح بسيناء

«بيت المقدس» تدعي الاستيلاء على سيناء.. والأمن المصري ينفي: إعلان كاذب

القاهرة ـ وكالات: نفى الأمن المصري صحة ما تردد عن سيطرة أنصار بيت المقدس على سيناء ووصفت ذلك بالإعلان الكاذب.
وقالت مصادر أمنية إنه يجري حاليا تسيير حملات أمنية تجوب مدينة العريش، وإن قوات الشرطة سيطرت على الأوضاع بشكل كامل.
وكانت جماعة أنصار بيت المقدس قد أعلنت ليل أمس الاول، سيطرتها على مدن محافظة شمال سيناء، عبر شبكات التواصل الاجتماعي، في إطار حملة شائعات، قال الأمن المصري إنها تهدف إلى إثارة الفوضى والبلبلة في البلاد.
وأكد مصدر عسكري هدوء واستقرار الاوضاع الأمنية في شمال سيناء حيث تتولى قوات الجيش الثاني الميداني بالتعاون مع الأسلحة المشتركة، تأمين جميع مدن شمال سيناء، وتنفيذ المداهمات للبؤر الإرهابية والاجرامية، وفقا لخطة مكافحة الإرهاب التي تتم على أرض شمال سيناء، وفي إطار العملية العسكرية التي تعتمد على عناصر مشتركة من الجيش والشرطة.
وقال المصدر: إن ما نشرته بعض مواقع التواصل الاجتماعي حول جماعة أنصار بيت المقدس الإرهابية وإعلانها كذبا السيطرة على شمال سيناء يأتي في إطار حرب الشائعات، وفوضى المعلومات التي تستهدف النيل من الأمن القومي المصري، وإثارة الفوضى والبلبلة في البلاد، مطالبا أبناء الشعب ووسائل الإعلام الوطنية بعدم التعامل والتعاطي مع مثل هذه الأخبار، التي تستهدف أمن الوطن واستقراره خلال المرحلة الراهنة.
وشدد المصدر على أن أهالي سيناء الشرفاء هم صمام الدفاع الأول عنها، ويتعاونون مع قوات الجيش والشرطة بشكل كامل لمواجهة الجماعات التكفيرية المسلحة ولتحقيق التنمية الشاملة خاصة في المناطق المحرومة من سيناء خلال المرحلة المقبلة، بدعم من القوات المسلحة وأجهزة الدولة.
الى ذلك، قتل شرطي مصري برصاص مجهولين امس الاول، في مدينة العريش بمحافظة شمال سيناء، شمال شرقي مصر.
وقالت الداخلية المصرية في بيان إن «مسلحين استهدفوا رقيب خلف عبدالتواب شحاتة أحمد من قوة قسم شرطة ثاني العريش أثناء عودته من العمل.. حيث قاموا بإطلاق الأعيرة النارية تجاهه بكثافة ما أسفر عن استشهاده متأثرا بإصابته». وأضاف البيان أن «الأجهزة الأمنية تكيف جهودها لضبط مرتكبي الواقعة والأسلحة المستخدمة».

تقرير إخباري

احتمال سقوط حكومة نتنياهو وانتخابات مبكرة

بيروت: بعد مرور عام واحد على تشكيل الحكومة الائتلافية في إسرائيل برئاسة بنيامين نتنياهو، تواجه حكومته خطر السقوط وتلوح في الأفق بوادر انتخابات مبكرة، فقد بادر قطبا اليمين، زعيم «إسرائيل بيتنا» وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان وزعيم حزب المستوطنين «البيت اليهودي» وزير الاقتصاد نفتالي بينيت، للتلويح بالمبادرة لتبكير الانتخابات العامة، كما أن تعثر العملية السياسية وعدم تمديد المفاوضات بعد نهاية موعدها الحالي، في التاسع والعشرين من هذا الشهر، قد تضطر زعيمة حزب «الحركة» الوسطي بقيادة وزيرة القضاء رئيسة الطاقم المفاوض تسيبي ليفني، إلى سحب حزبها من الحكومة.
وكانت الأوساط الإسرائيلية انشغلت بكلمة ألقاها وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان في نيويورك والتي أعلن فيها أنه يفضل الذهاب إلى انتخابات مبكرة على الموافقة على الإفراج عن أسرى فلسطينيين، واتفق كثيرون على أن هذا التهديد وجه الى الولايات المتحدة لتخفف من ضغوطها على الحكومة الإسرائيلية، كأن يقول لها فيه إن للحكومة الحالية اعتباراتها وأيديولوجيتها، وأنها لن تقبل بضغوط أميركية لثنيها عن مواقفها، واتخذ ليبرمان موقفا متشددا لينال رضى الشارع الإسرائيلي الذي يرفض بغالبيته «الصفقة» التي اقترحها كيري.
وقد سبق لليمين الإسرائيلي أن لجأ إلى تبكير الانتخابات في كل مرة شعر فيها أن هناك احتمالا جديا للتقدم في العملية، أو أن إسرائيل قد تتعرض لضغوط أميركية ودولية، وليس مستبعدا البتة أن يكون هذا الدافع وراء تصريحات ليبرمان وبينيت، اللذين يستشعران غضب وزير الخارجية الأميركي جون كيري من تعطيل إسرائيل «الصفقة» التي عمل من أجل التوصل إليها لتمديد المفاوضات.
من جهته أيضا، لن يتردد ليبرمان في دعم تبكير الانتخابات في حال شعر أن بينيت يسجل نقاطا في أوساط اليمين المتطرف على خلفية تشدده السياسي، وهو (ليبرمان) الساعي دائما إلى تزعم معسكر اليمين المتطرف تمهيدا لتزعم معسكر اليمين كله، بعد سنوات.
ومن الواضح أن مفتاح الذهاب إلى انتخابات مبكرة لم يعد بيد نتنياهو، إنما بيد بينيت الذي سيؤدي سحب حزبه من الائتلاف الحكومي إلى فقدانه غالبيته البرلمانية وسيتسبب في استقالات أخرى لنواب وزراء من «ليكود بيتنا» نفسه، و«سيكون الأمر بمثابة عملية تفجيرية متدحرجة».

أهمها إطلاق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى كشرط مسبق

السلطة الفلسطينية: لا مانع من تمديد المفاوضات لكن على أسس جديدة

عواصم ـ وكالات: أكد وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي ان الجانب الفلسطيني لا يمانع في تمديد المفاوضات الجارية مع إسرائيل منذ يوليو الماضي ولكن على أسس جديدة يجب أن يتم الاتفاق عليها.
وقال المالكي في مقابلة مع مراسلة وكالة أنباء الشرق الأوسط برام الله امس «نحن لا نمانع في تمديد المفاوضات ولكن على أسس جديدة يجب ان نتفق عليها، وحتى هذه اللحظة نلتزم مع الإدارة الأميركية بأن نواصل المفاوضات حتى موعد انتهاء المدة المحددة وهي 29 الجاري». وأضاف: «الآن هناك أحاديث حول تمديد هذه المفاوضات لما بعد 29 الجاري وقلنا لا مانع لدينا لكن يجب ان يكون ذلك ضمن إطار من مرجعية أساسية، أهمها أن تفي إسرائيل بالتزاماتها السابقة وهي إطلاق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى الفلسطينيين وهذا شرط مسبق يجب على إسرائيل أن تلتزم به». وأوضح المالكي ان الطريقة التي تمت من خلالها المفاوضات في الفترة السابقة لم تكن ناجحة والدليل على ذلك انها تقارب على الانتهاء ولا يوجد ما يؤشر بأن هناك أي نجاحات، مضيفا: «إما هذه المفاوضات فاشلة من حيث المبدأ أو أن اسلوب إجرائها ومتابعتها وإدارتها لم تكن أيضا ناجحة وبالتالي إذا أردنا فعلا ان نتحدث عن تمديد هذه المفاوضات يجب أيضا أن نخرج من إطار الفشل الى إطار النجاح».
وأعرب عن اعتقاده بوجود محاولات «يائسة» من الجميع من أجل التوصل الى اتفاق يسمح بالانتقال إلى جولة قادمة للمفاوضات، مؤكدا ان الجولة المقبلة ستكون بناء على المعطيات الجديدة التي فرضتها فلسطين من خلال ما وقعت عليه من اتفاقيات ومعاهدات دولية.
ولفت قائلا: «أعتقد ان هذه المرحلة قد ولت والظروف تغيرت بعد أن أصبحنا دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة بعد 29 نوفمبر 2012 وبعد أن نجح هذا القرار الذي يقول ان الأراضي الفلسطينية أراض تحت الاحتلال وإسرائيل لا تستطيع أن تغير في هذا الواقع بشيء، فهناك حقائق وعلى إسرائيل ان تتعامل معها وأن تعيد حساباتها».
وفي سياق متصل، قال أحمد مجدلاني عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير لوكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ) إن المواقف الفلسطينية ـ الإسرائيلية بشأن تمديد مفاوضات السلام المتعثرة بينهما «متباعدة». وأكد مجدلاني وجود «فجوة واسعة» في المواقف بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي فيما يتعلق بمستقبل المفاوضات، معربا عن شكوكه بشأن التوصل لاتفاق على تمديد المفاوضات، مشيرا إلى الجاهزية الفلسطينية لطلب عضوية المؤسسات الدولية بعد انتهاء مهلة المفاوضات.
إلى ذلك، جددت حركة حماس التهديد بخطف جنود إسرائيليين من أجل تنفيذ صفقات تبادل لإطلاق سراح الأسرى في السجون الإسرائيلية.
وقال رئيس الحكومة الفلسطينية المقالة، القيادي في حماس إسماعيل هنية، خلال مؤتمر حول الأسرى بغزة، امس، إن «خطف الجنود جزء من جدول أعمال المقاومة وهو مستمر بوجود الأسرى في سجون الاحتلال».

مسؤول بالخارجية الأميركية لـ «الأنباء»: عودة آنديك لا تعني نفض أيدينا من عملية السلام

واشنطن ـ أحمد عبدالله

قال مسؤول بوزارة الخارجية الأميركية لـ «الأنباء» انه لا ينبغي تفسير عودة السفير مارتن آنديك إلى واشنطن بان الولايات المتحدة قررت «رفع يدها عن عملية السلام»، والذي وصل إلى العاصمة الأميركية خلال عطلة نهاية الأسبوع عائدا من إسرائيل دون إيضاح أسباب هذه العودة المفاجئة. وجاء تصريح المسؤول الذي طلب عدم ذكر اسمه، ردا على سؤال حول غياب الطرف الأميركي عن جلسة المفاوضات التي عقدت السبت الماضي بين الفلسطينيين والإسرائيليين.
وأوضح المسؤول الأميركي «لا نزال طرفا في عملية السلام وبالمفاوضات التي تجري بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وليست عودة السفير آنديك تحذيرا لأحد أو تلويحا بأننا سننفض أيدينا من الجهود الديبلوماسية التي نبذلها في هذا الصدد، كما أنها لا تعني بالتأكيد أننا قررنا مقاطعة العملية التفاوضية».
وأعرب عن أمله أن يتفق الطرفان على تمديد المهلة المحددة للتفاوض إلى «فترة زمنية ملائمة للجانبين» بعد أن تنتهي في 29 من الشهر الجاري، مضيفا «ليست هناك طريقة أخرى للتوصل إلى اتفاق إلا عبر التفاوض، ونحن نرى اللحظة ملائمة لذلك بصفة عامة على الرغم من الأعمال غير المساعدة التي يقوم بها الجانبان، ونأمل أن يتفقا معا على إمهال عملية التفاوض فترة زمنية إضافية حتى لا تهدر الجهود التي بذلت طوال الشهور الماضية».
وكانت تقارير أميركية قد أشارت إلى أن واشنطن ربما تكون قد قررت رفع يدها عن المفاوضات إلى أن يتوصل الفلسطينيون والإسرائيليون إلى اتفاق على تجاوز العقبات التي أدت إلى تعثر العملية الديبلوماسية لأسباب وصفها الوزير جون كيري في قوت سابق بالإجرائية.
واكتنف الغموض موقف واشنطن من المفاوضات بعد تحذير كيري بان الولايات المتحدة ليس لديها وقت لتضيعه في عملية ممتدة زمنيا دون نتيجة، فضلا عن ذلك فان امتناع إسرائيل عن التصويت بدعم الموقف الأميركي في مجلس الأمن في 13 أبريل الجاري، عند عرض قرار بإدانة روسيا بسبب غزو القرم أدى إلى غضب شديد في واشنطن، حيث تذرعت الحكومة الإسرائيلية بأن وزارة الخارجية كانت تمر بإضراب عام وأن ارتباك عمل الوزارة أدى إلى غياب المندوب الإسرائيلي عن جلسة التصويت.